

انطلاق العد التنازلي لضم غور الأردن والمستوطنات

من جهته، قال أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية صائب عريقات إنه سيتم توجيه رسائل فلسطينية وعربية إلى برلمانات العالم لمنع تنفيذ خطة الضم الإسرائيلية، والتأكيد على مبدأ حل الدولتين على حدود عام 1967 والقدس الشرقية عاصمة لفلسطين. وذكر عريقات في بيان أن الرسائل تتضمن المطالبة بالضغط على الحكومة الإسرائيلية لوقف الاستيطان وكافة خطط الضم والمصادرة للأراضي الفلسطينية. كما أكد عريقات خلال محادثات هاتفية مع المبعوثين النرويجي تور وينسلاند والسويسري رونالد سيتلينجر، ومع نائبة وزير خارجية إيطاليا مارينا ساريني، ونائب وزير خارجية بولندا باول جابونكسي على مبدأ حل الدولتين على حدود عام 1967، ورفض خطط الضم. ويرى محللون أن إقدام إسرائيل على ضم أجزاء من الضفة الغربية، مع انكفاء الدول المؤثرة على نفسها وفي ظل غطاء أميركي، قد يولد حالة انفجار بين الإسرائيليين والفلسطينيين.

وقال أسناد العلوم السياسية في جامعة الخليل (جنوب) بلال الشويكي إن الحكومة الإسرائيلية تستثمر اشتغال العالم بفيروس كورونا، لتطبيق خطتها المنسجمة مع "صفقة القرن"، معتبرا أنه "الوقت الأمثل للمضي قدماً".



محمد أشيشية
خطط الضم من شأنها تقويض حل الدولتين

وأضاف أنه يصعب على الحكومة الفلسطينية الإقدام على خطوات مناوئة لإسرائيل، في ظل ما تعانيه من أزمة مالية جراء مكافحة كورونا، كما فعلت مسبقاً عندما أعلنت خطة للانفكاك عن إسرائيل. وأشار الشويكي إلى أن الاتفاق الإسرائيلي، يعني عدم وجود أفق سياسي لقيام دولة فلسطينية على الأراضي المحتلة عام 1967، ما يعني عدم القدرة على ضمان استقرار الشارع الفلسطيني، لافتاً "المواجهة ستصبح حتمية، وهي مسألة وقت، وقد تكون رويداً من الفصائل الفلسطينية، أو هبة شعبية". وأعلن جهاز المخابرات الإسرائيلية "شين بيت" الأربعاء اعتقال ثلاثة فلسطينيين يتهمهم بالانتماء إلى "البنية التحتية الإرهابية لحماس" والتخطيط لهجمات بقنابل على أهداف إسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة. تزامن ذلك مع إعلان الشرطة الإسرائيلية أن أحد عناصرها تعرض للتلصص عند نقطة مراقبة عسكرية في الضفة الغربية وتم قتل المهاجم الذي لم تكشف هويته.

القدس - يشير انفراج الأزمة السياسية في إسرائيل بتوصل كل من رئيس الوزراء الإسرائيلي المنتهية ولايته بنيامين نتنياهو وخصمه الجنرال السابق بيني غانتس إلى اتفاق لتشكيل حكومة طوارئ، مخاوف الفلسطينيين من بدء العد التنازلي لخطوات ضم أجزاء من الضفة الغربية بما يشمل غور الأردن الذي يشكل ثلث مساحتها.

وعززت تصريحات وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو الأربعاء، هذه المخاوف حيث أعلن أن "ضم الضفة قرار يعود إلى تل أبيب"، وإن استدرك بالقول "سوف نعمل مع الإسرائيليين بهذا الشأن عن كنف لعرض وجهات نظرنا بشكل غير معلن".

وتوصل زعيما "ليكود" (يمين) وتحالف "أزرق أبيض" (وسط) الاثنين إلى اتفاق بشأن حكومة وحدة طوارئ بعد أكثر من 16 شهراً من الشلل الحكومي في إسرائيل تخللته ثلاث انتخابات تشريعية وارتدادات غير متوقعة وأحياناً محببة للإسرائيليين.

ويلحظ الاتفاق تشكيل حكومة من 32 وزيراً للأشهر الستة الأولى من عهدها لمواجهة أزمة كوفيد - 19، ليتم بعد ذلك توسيعها إلى 36 وزيراً لتصبح أكبر حكومة في تاريخ البلاد.

وسبق وأن حاول نتنياهو تنفيذ عملية ضم الغور والمستوطنات التي تندرج ضمن الخطة الأميركية للسلام المعروفة بـ"صفقة القرن"، بيد أنه قوبل بتحفظات داخلية وأميركية أجلت الإقدام على هذه الخطوة إلى ما بعد التوصل إلى تسوية سياسية.

ويقول سياسيون ومحللون إنه وبعد تشكيل حكومة جديدة في إسرائيل فمن المرجح على نحو بعيد أن يسارع نتنياهو الخطى إلى تنفيذ عملية الضم، رغم التحفظات "المحتشمة" الصادرة من شركه غانتس الذي يرى بضرورة تأجيل المسألة إلى ما بعد انتهاء أزمة كورونا. وتبدو السلطة الفلسطينية في موقف ضعيف لاسيما مع اشتغال المجتمع الدولي بمواجهة وباء كورونا وتداعياته الاقتصادية، وبالتالي سيكون من الصعب جدا عليها توجيه الأنظار إلى المازق التي ينظرها.

وما يزيد من الوضع سوءاً بالنسبة للفلسطينيين، هو الدعم الأميركي اللامحدود لقادة إسرائيل. وطالب رئيس الوزراء الفلسطيني محمد اشتية الأربعاء، الرباعية الدولية بالضغط على إسرائيل لوقف مخططات الضم، وأكد اشتية في بيان عقب لقائه عبر الإنترنت مع ممثل الاتحاد الأوروبي لدى فلسطين سفين كوهان فنون بورجسدورف، أن هذه المخططات من شأنها تقويض حل الدولتين، وأي فرصة لإقامة الدولة الفلسطينية.

تركيا تستهدف تحويل مناطق أكراد سوريا إلى «كانتونات» معزولة

التناغم الروسي والانشغال الأميركي يعززان مخاوف الأكراد



حالة استنفار

في المنطقة، ذلك أن واشنطن حالياً منشغلة بالتعاظم مع بقاء كورونا وتداعياته الاقتصادية وليست بواردة فتح أي جبهات جانبية.

وسبق وأن سمحت واشنطن لائترة بشن عملية عسكرية في أكتوبر الماضي حينما سحبت قواتها من مناطق التماس بين القوات التركية ووحدات حماية الشعب الكردي، وبالتالي فإن فرضية تكرار هذا السيناريو واردة في حال قررت تركيا السير في مغامرة عسكرية جديدة.

وفي خضم الهواجس الكردية تستمر عملية تهجير هذا المكون من المناطق التي سيطرت عليها تركيا في عملياتها العسكرية الثلاث السابقة، لعل أشدها وقعا في عفرين التي سيطرت عليها في مارس 2018. وتكشف المرصد السوري لحقوق الإنسان الأربعاء عن تصاعد عمليات السلب والنهب وتضييق الخناق على أهالي عفرين وريفها، بغرض الضغط عليهم لإجبارهم على الخروج من المنطقة. ونقل المرصد السوري عن مصادر وصفها بالموثوقة قولها إن لواء

وتبدو الظروف ملائمة أمام ائترة للإقدام على عملية جديدة في المنطقة لاسيما مع انشغال العالم بمحاربة فيروس كورونا، بما فيه الأكراد أنفسهم، وما يخدم الهدف التركي هو الموقف الروسي الذي بدأ منذ التوصل إلى اتفاق هدنة في شمال غرب سوريا في مارس الماضي متناغماً وإلى حد كبير مع ائترة.

الظروف تبدو ملائمة أمام أئترة للإقدام على عملية جديدة في شمال سوريا لاسيما مع انشغال العالم بمحاربة فيروس كورونا

ولا يستبعد الأكراد أن تمنح موسكو ضوءاً أخضر لتركيا خاصة وأن المتابعين يرون تغيراً في السياسات الروسية في سوريا، ومن ذلك ما برز في الأونة الأخيرة من مؤشرات على إمكانية التخلي عن الرئيس بشار الأسد. ولا يستطع الأكراد الرهان على الولايات المتحدة رغم أن قواتها منتشرة

تركيا تستلهم التجربة الإسرائيلية من خلال التصدي للطموحات الكردية في إقامة إقليم حكم ذاتي، وذلك باعتماد سياسة عسكرية مدروسة تقوم على تقطيع أوصال المناطق الكردية في شمال سوريا وتحويلها إلى شبه جزر معزولة.

دمشق - ترصد قوات سوريا الديمقراطية تحركات مريبة للقوات التركية والمولدين لها في شمال شرق سوريا، وسط قلق متزايد من إمكانية استغلال ائترة انشغال المجتمع الدولي بأزمة تقني فايروس كورونا والقيام بعملية عسكرية جديدة تستهدفها. وشنت تركيا بدعم من الفصائل السورية الموالية لها في أكتوبر الماضي عملية عسكرية نجحت خلالها في اقتطاع أجزاء مهمة في شمال شرق سوريا حيث سيطرت على المنطقة الرابطة بين رأس العين (محافظة الحسكة) وتل أبيض (محافظة الرقة) لتتشن بها قاعدة عسكرية ضخمة أعلنت قبل أيام عن استكمال إنجازها.

ويعد ذلك ثالث تدخل عسكري تركي منذ العام 2016 يستهدف سكان الشمال السوري ومعظمهم من الأكراد، في سياق مساعيها للحيلولة دون تشكيل هذا المكون إقليم حكم ذاتي تعتبر أنه يشكل تهديداً مستقبلياً لها، والاستعاضة عن الوجود الكردي في المناطق التي تسيطر عليها بنازحين من العرب السنة، وهو ما يسمح لائترة بتشكيل حزام موال على طول الشريط الحدودي. وقال القيادي في قوات سوريا الديمقراطية أزدال كوباني مؤخرًا إنهم يملكون معطيات بشأن تحضير تركيا لشن هجوم واسع على شمال وشرق سوريا. وأضاف القيادي في تصريحات لوكالة "هاوار" الكردية إن "المحتلين (الأتراك) يستفيدون من الوضع القائم، لاحتلال المزيد من المناطق، ويستهدفون المدنيين عن عمد".

ويرى محللون أن تركيا لن تستأتي ما لم تنه أي إمكانية لقيام حكم ذاتي كردي، وهي تعتمد استراتيجية القضم التدريجي، حيث تحرص في كل عملية تطلقها على قضم ما أمكن من المناطق ويشكل منهجها بما يحول المناطق الكردية إلى أشبه بجزر أو كانتونات معزولة. ويقول المحللون إن تركيا تستلهم هذه الخطة من إسرائيل التي سعت عبر تشييد المئات من المستوطنات إلى تحويل الأراضي الفلسطينية لاسيما في الضفة الغربية إلى كانتونات، الأمر الذي يستحيل معه على الفلسطينيين تشييد دولتهم المستقبلية.

صلاحيات إضافية للمؤسسة العسكرية في مصر على خلفية كورونا

منذ توقفه لمدة شهر إثر اتخاذ الحكومة إجراءات احترازية لمواجهة انتشار كورونا. وقال عضو لجنة الدفاع والأمن القومي بالبرلمان أحمد إسماعيل إن التعديلات الجديدة راعت الظروف الصحية والأمنية التي تعاني منها البلاد، ورأت الجهات المختصة ضرورة أن تكون هناك مساهمات أكبر من قبل قوات الجيش لتأمين الجبهة الداخلية، وقد ترتبت على ذلك الحاجة إلى تعديلات تتيح اتخاذ إجراءات حاسمة ضد العناصر التي تشكل خطراً على الأمن العام.

وأضاف لـ"العرب" أن التعديلات تعاملت بشكل سريع مع المشكلات التي واجهتها قوات الشرطة أثناء تطبيق الإجراءات الاحترازية، وسوف تشهد الفئرة المقبلة تفعيل الضبطية القضائية للشرطة العسكرية للتعامل مع أي عناصر تحاول الإخلال بالأمن خلال ساعات حظر التجوال، والمساهمة في زيادة نسب التزام المواطنين بالحظر. وشدد السيسي الأسبوع الماضي على أن الدولة "ستواجه بكل حزم أي مخالفات أو تجاوزات تضر بمصلحة الوطن والمواطنين حتى تتجاوز المحنة بسلام ونجاح على ما ساهمت من نجاح حتى الآن".

ضخمة، والقي بظلاله السلبية على المجتمع الدولي بأسره، واتخذت دول العديد من التدابير التي تناسب حالتها. وقاتي خطوات البرلمان المصري بعد أيام قليلة على تصفية قوات الشرطة لخلية إرهابية في حي الأميرية (شمال شرق القاهرة) حاولت استهداف دور عبادة مسيحية بالتزامن مع أعياد الأقباط، ما يفرض حضوراً كبيراً للجيش الذي يتعاون مع قوات الشرطة لجباية الإرهاب.

وتسعى القاهرة للحفاظ على ما تحقق من نجاحات أمنية في مواجهة التنظيمات الإرهابية مؤخراً، وتحاول قطع الطريق على محاولات لاستغلال اشتغال قوات الشرطة بفرض حالات حظر المتعبة، وإحداث فوضى مع تزايد دعوات التحريض ضد مؤسسات الدولة من قبل وسائل إعلامية محسوبة على تنظيم الإخوان.

وتفرض مصر حالة الطوارئ منذ ثلاث سنوات، وتمدها بقرار إداري يتخذه رئيس الجمهورية كل ثلاثة أشهر، لمواجهة أخطار الإرهاب وتمويله، وموقع أن يصدر قرار جديد بتعديل حالة الطوارئ في 27 أبريل الجاري، وهو الموعد المقرر لانتهاه آخر تمديد قبل ثلاثة أشهر، ما يفسر إقدام مجلس النواب على خطوة التعديل في أول جلسة عقدها

تستهدف إلزامهم بقرارات مكافحة الوباء، لكنها في الوقت ذاته لن تسمح بان يتسبب ذلك في مشكلات قانونية للمواطنين، والتأكيد على أن تعديلات القانون محتلمة لتواجه جميع المعوقات التي تسببت فيها إجراءات التقيد.

وذكر مجلس النواب المصري أن التعديلات تأتي في سياق الظروف التي فرضها انتشار فيروس كورونا، حيث وضع شعوب العالم أمام تحديات

التدابير لمواجهة حالة الطوارئ الصحية، ومنها تعطيل الدراسة بالجامعات والمدارس، وتعطيل العمل كليا أو جزئياً بالوزارات والمصالح، وتأجيل سداد مقابل خدمات الكهرباء والغاز والمياه جزئياً أو كليا".

وأوضح صلاح فوزي لـ"العرب" أن المذكرة الإيضاحية للتعديلات هدفت إلى توصيل رسالة للمواطنين بأن الحكومة جادة في إجراءاتها التصعيدية التي



الجيش المصري يخوض حرباً على أكثر من جبهة

بالتزامن مع انشغال الدولة بالتعامل مع المشكلات الصحية، وقد يكون شهر رمضان فرصة لبعض العناصر السلفية التي لديها اتصالات مع تنظيمات مسلحة لتتألب المواطنين ضد الحكومة وخلق حالة من عدم الاستقرار الأمني الداخلي. وأكد عضو اللجنة العليا للإصلاح التشريعي صلاح فوزي لـ"العرب" أن القوات المسلحة تشارك في ضبط الأمن العام وفقاً لإجراءات الطوارئ، ومشاركتها في الإجراءات القضائية إلى جانب محكمة أمن الدولة المختصة لحالات الطوارئ عملية طبيعية، وسوف تحيل القضايا الواردة إليها من قبل عناصر الجيش إلى المحكمة الجنائية بعد النظر فيها.

تعد هذه هي المرة الثالثة التي تقوم فيها الحكومة المصرية بتعديل قانون الطوارئ الصادر في العام 1958، إذ جرى تعديل القانون لأول مرة قبل عام تقريبا من اندلاع حرب أكتوبر 1973، ثم عدله مرة أخرى الرئيس الأسبق حسني مبارك عام 1982، أي بعد عام من توليه السلطة، ووسع من إجراءات التقيد ووضع نصا بحبس المخالفين لمدة تصل إلى 15 عاماً. شملت التعديلات التي أقرها البرلمان بعض التدابير الجديدة لمواجهة فيروس كورونا، حيث منح لرئيس الجمهورية أو من يفوضه "اتخاذ كل أو بعض هذه

القاهرة - أقر البرلمان المصري جملة من التعديلات على قانون الطوارئ للتعامل مع الأوضاع الجديدة التي فرضها تقني وباء كورونا، وأعطى أنواراً جديدة للجبهة العسكرية في التعامل مع ضبط المخالفين للقانون، في ظل تخوفات من إمكانية استغلال خلايا إرهابية نائمة حالة الحظر الجزئي المفروضة على البلاد منذ منتصف الشهر الماضي.

وفرضت جائحة كورونا تقوسها على الكثير من الدول، وجعلت البعض يلجأ إلى تغيير قوانين راسخة للتكيف مع انعكاساتها غير المتوقعة، ومنح جهات رسمية القيام بمهام تمكنها من التعامل مع المستجدات بهدف سد ثغرات أو استنفاث اللحظة لتوسيع الصلاحيات. وسكنت التعديلات الجديدة التي أقرت مساء الثلاثاء، النيابة العسكرية من مساعدة جهات التحقيق المدنية في الوقائع والجرائم التي يتم ضبطها عبر القوات المسلحة، وأفسحت المجال أمام دعم القضاة العسكريين في بعض الجرائم المرتكبة مع تطبيق قانون الطوارئ على أن يكون التصرف النهائي للمحاكم الجنائية. وقالت مصادر مصرية لـ"العرب" إن الأجهزة الاستخباراتية لديها معلومات بشأن إمكانية نشاط العناصر الإرهابية